

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## عام «الشلف»!

علي محمود هاشم

ما الذي يمكن تذكره من السفرجل؟!

عدا الانتصارات العسكرية والسياسية التي حققها السوريون وحلفاؤهم، وما عكسته من عودة الإحساس بحرية المكان وحجميته، لم يترك ٢٠١٧ فسحة كافية أمام سوادهم الأعظم لتذكره بالخير!

في الشق المعيشي، متحالفًا مع حفنة من «التاجرين» بمسميات مختلفة، أجهز العام المنصرم على الرمق الأخير من قدرة المستهلكين، فاتخمت شعارات «التعافي لمصلحة الفقراء» حفنة قليلة من الجيوب بعدما سلك التحسن الاقتصادي سرابيب منحوتة مسبقاً صاباً نسغه في «سدات جميعها» التي لظالماً أظهرت ولعها الفاحش للربح.

لزم من طويل، تهب المرء تناول نخبتنا الاقتصادية لما راكمته من حضور في وجداننا، تحت محك ٢٠١٧، وفي خضم دفاعها الشرس عن ليرة ربح زائدة هنا، وتهريبية هناك، فقد بعضها سماته التقليدية، لا بل لم يتوان أيضاً عن حماية «شطار البازار» في أحلك ساعات المستهلكين المعيشية حلكة، ليصل الأمر إلى انزلاقه نحو درك الاستحواذ الكلي على الأسواق عبر محاولات ملونة كلها يبتز من جدي لانتزاع ١٥٥ بالمئة المقطعة من المستوردات.. المحاولة الأخيرة، وانسجاماً مع كاريكاتوريته، إنما شكلت الذروة التي انحدرت منها هيبة نخبتنا تلك بعدما أظهرت عداوتها لكل ما قد يقيد أو يفتضح فحش الأرباح، مستنتجة بذلك تعريفها الطوعي العاري لـ«الجشع»!

خلا بعض المرافق، لم تكن الحكومة أكثر جدية في التعاطي مع الالم المستهلكين، في كثير من الأحيان، فسلت دور «المختارية» التي تدور كزوس الشاي على المصالح المتباينة.. لهذا الأسلوب نتيجته المحددة: يذهب الأكثر هشاشة إلى الأهم، والأكثر جشعاً إلى أرباحها!

أداء وتبذ متصالح في معظمه مع ساعة الحرب ومنعكساتها، وإدارة باهتة للاقتصاد: تارة بطريقة «الشعار» وأخرى بطريقة «الشلف».. غير ذلك، يصعب الوقوف على ما يمكن للحكومة تسوية من إنجازات قابلة للقياس في بيانها الوزاري ساعة «إشراقها» علينا!

ففي شق التمويل، عجزت عن الانسلاخ من فخ «الاستهلاكي على حساب الإنتاجي»، فكان أن صدقت على استمرار العمل بمعادلة «كبح السيولة لتجميد الاختلال النقدي»..! هذا الطراز من الحلول التي تمجد الأنوات النقدية على حساب الاقتصادية، لن يمكن الاستمرار بها إلى ما لا نهاية، ولن يطول الوقت حتى تندثر الأسواق والمؤسسات المالية إلى صفيح أشد وطأة جراء التبريد القسري المستمر لكليهما، ما خارج قنوات الاقتصاد الحقيقي.

قطاع الضرائب كان الأكثر «فقوعاً»، ففي ثانيا توزع أعبائه، يستلم رضى حكومياً عن استمرار الخلل في توزيع الثروة والأرباح الكلية، متكاملًا بذلك مع القطاع التجاري الذي تدفع مؤشرات استيراده الشاغل عن مغزي استمرار العائدات الضريبية في قبولها فوق صدور صغار المكلفين رغم كل طرائق التكتيف والتدقيق المبكرة والقاعات المخملية «المحترمة» والمزايا لكبارهم!

أما الإنتاج والميزان التجاري، فلربما يجسدان بحق أحلام اليقظة الحكومية المنزلة من أداء سيكوياتي يجهد لبرهنه إنجازات صورية لا أصل لها، مؤخرًا، ووسط تراجع مستورداتنا الطاقوية، أظهرت البيانات الحكومية ارتفاعاً درامياً في وارداتنا لهذا العام يناهز الـ ٣٠٠ بالمئة عن سابقه.

لا جدوى من الطلب للحكومة الإفصاح الواضح عن مفردات «الميزان»، فهي تفضل مهارة «شلف» الأرقام هنا وهناك على غرار ما أعلنته عبر إحدى منصاتنا الإعلامية الرسمية بعيد لقاء توريد خواطر التجار من انخفاض الدولار، يومها، «نوّهت» بـ«فسها» شالفة رقم ٢٠ مليون دولار يومياً قيمة لصادراتنا اليومية، قبل أن يعكف وزير المالية على تلطيف نتوء «الشلفة» أمام مجلس الشعب، مقلصاً إياه إلى ١٢.

في العموم، تعكس زيادة مستورداتنا، الرغبة في تلبية الطلب الداخلي المتزايد جراء التدفقات الخارجية بالترافق مع ضعف مكوناتنا المحلي من السلع، وليس زيادة مستوردات أولوياتنا الإنتاجية كما تدعي الحكومة.. ومع ذلك، فلدى الحكومة كل الفرصة لتكذيب التفسير أئفاً، بالتخلي عن «الشلف الموسمي» المغتبط بوصول صادراتنا إلى «٩٠ بلداً»، وإليارات دولار، قيمة عن ندقة ما أورده وزير المالية عند «٤,٥ مليارات دولار» قيمة لصادراتنا، ولن يهم حتى ولو كانت لبلد واحد فقط!

حديث «الإنتاج» يكوننا تلقائياً إلى سيرة «التشغيل».. غير حفنة «وحفنة حقاً» الوظائف التي أعلنتها الحكومة لذوي الألاف من الشهداء، لا شيء يوجي بتبدل ما في معدلات التشغيل أو حتى النوايا الحكومية لربأ تصدعها.. فمثلاً، ما زالت المشاريع الصغيرة بأهميتها على دقة التشغيل بتكاليف زهيدة، وعلى تصحيح استمرات توزيع الثروة والأسواق والليرة، شعارها الرسمي الذي يأبى الترجل!

لا أحد غيرهما، تساوره الظنون الحسنة قد يجدر بها عقد مصالحة مع مطلع العام الجديد الذي يجردها عن عقد مصالحة بين شعاراتها وأدائها، ولربما يمكنها تقديم بادرة حسن نية عبر التخلي عن أمثولة «العجلة دارت»، فهذه البيهية التي حققها السوريون تلقائياً عبر انتصاراتهم العسكرية والسياسية، لا تجب السؤال المرتبط بدورها في إطلاق السرعة المتناسبة لذلك «العجلة»، ويكّم «العجلات» التي عاودت الدوران، من أصل العدد الكلي القابل للدوران.

بعد توقفها سبع سنوات.. «العقاري» يتوقع إطلاق القروض السكنية خلال الربع الأول من العام القادم

## العلي لـ«الوطن»: لا نية لرفع الفوائد وندفع ١٤٪ لمليار ليرة من ودائع المصرف



عبد الهادي شباب

توقّع مدير عام المصرف العقاري أحمد العلي في حديث لـ«الوطن» أن يتم إطلاق القروض السكنية خلال الربع الأول من العام القادم (٢٠١٨)، مبيّناً أن الموضوع حالياً قيد الدراسة والبحث لدى البنك المركزي بناء على مذكرة تقدم بها المصرف العقاري، موضحاً أن أغلبية الزبائن يراجعون المصرف بقصد طلب خدمة القروض السكنية أو قروض (سيركارد)، حيث قدر العلي عدد زبائن المصرف العقاري حالياً بنحو ١,٢٦ مليون زبون، غير الزبائن من الطلاب في التعليم المفتوح والتعليم الموازي والتجديد.

وحول الملاءة المالية لدى المصرف وقدرته على تلبية القروض السكنية في حال تم إطلاقها بين العلي أن لدى المصرف ١٩٩ مليار ليرة كرسيد على شكل أموال جاهزة لدى البنك المركزي والمصارف المحلية، في حين يتوفر لدى المصرف العقاري نحو ٨٥ مليار ليرة تمثل كتلة جاهزة للإقراض والتوظيف المباشرة.

### تعديل الفوائد

فيما يخص تعديل نسب الفوائد على الإيداعات لدى المصرف نفى العلي وجود مثل هذا التوجه حالياً مقدراً أن نحو مليار ليرة من حجم الإيداعات لدى المصرف تمنح فوائد بنسبة ١٤٪ إضافة لبعض الإيداعات يتم منحها فوائد بنسبة ١٥٪، وهي نسب مرتفعة وتتناسب مع الظروف الحالي خاصة وأن المصرف متوقف عن الإقراض منذ ٧ سنوات ولم يتوقف خلال هذه الفترة عن استقبال الإيداعات، وهو في نشاط المصرف لجهة استقباله

للدوائج ومنح الفوائد المستحقة لها دون أن يتمكن بالمقابل من توظيف هذه الإيداعات والحصول على عائدات موازية.

### قروض السلع المعمرة

كشف العلي فيما يخص قروض السلع المعمرة أنه تمت مرسة البنكد المركزي حول إعفائها من رصيد الموكث الذي اشترطه المركزي ضمن سياسته الحالية للإقراض، حيث يعمل البنك المركزي على بحث ومناقشة هذا الموضوع كون قروض السلع المعمرة لا تمنح بشكل قدي «كاش»، وإنما يتم تحويلها لحسابات الجهات العامة التي توفر وتبيع مثل هذه المنتجات من السلع المعمرة وبالحصول المصرف لم يمنح كتلاً نقدية للعمل مباشرة وإنما بيقية السيولة ضمن الحسابات الموطنة والقنوات المصرفية أي إن عمليات الإخراج النقدي يكون دفترياً وليس نقداً.

### تعرش

بالانتقال مع المدير العام للحديث عن القروض المتعثرة لدى المصرف والتي تجاوزت ١٠٠ مليار ليرة، أكد العلي

أن قيم التحصيلات من هذه الديون تجاوز ٤٠ مليار ليرة منذ بداية العام الجاري كان آخرها تحصيل نحو ٢ مليار ليرة منذ أيام لدى عقد تسوية مع أحد كبار المتعثرين، في حين يجري التفاوض أيضاً مع مقترضين من كبار المتعثرين لعقد تسوية بتوقع تحصيل أكثر من ٢ مليار ليرة منها، وهو ما يدل على تفاعل العديد من المتعثرين مع الإجراءات الحكومية لتسوية قيم الديون العالدة للمصارف العامة.

وأكد العلي على أن هناك إقبالاً كبيراً لدى المتعثرين من المقترضين العاديين على تسوية ديونهم لدى المصرف حيث أقر مجلس الإدارة في المصرف خلال جلسته الأخيرة منذ عدة أيام تسوية نحو ١٥٥ مقترضاً متعثرًا حيث سدوا كامل المبالغ والسزم المترتبة عليهم لمصلحة المصرف، وفي عملية حسابية بسيطة مع المدير العام أمكن التوصل بأن متوسط المقترضين المتعثرين من مختلف الشرائح والذين يبادرون لتسوية ذممهم تجاه المصرف يقدر بنحو ٢٠٠ مقترض شهرياً.

### رأس المال

أوضح العلي فيما يخص رأسمال

## مواطنون يشكون من قيم فواتيرهم الخيالية

### و«الكهرباء»: فواتير بقيمة مليون ليرة تم تخفيضها حتى ٢٠ ألف ليرة

بالسعر القديم لهم أحياناً إذا كانت فترة الانقطاع عن الدفع طويلة، ما يؤدي إلى تخفيض الفاتورة ضمن المبلغ الطبيعي، ذاكراً، معروف، إحدى الحالات التي وصلت قيمة الفاتورة فيها إلى «المليون» ليرة سورية تم تخفيضها إلى ٣٠ ألف ليرة خلال مدة ٧ دقائق تجاوزت ٤٥ ساعة على مدار ٧ سنوات، لافتاً إلى أن هذا الإجراء غير خاسر بالنسبة للشركة، معناه وجود فواتير مرتفعة ولكن استهلاكها طبيعي ولا يوجد أي مبرر لتسويتها لشرائح، إلا أنه يتم تسويتها على دفعت.

وكان قد كلف مسبقاً وزير الكهرباء، بتاريخ ١٥ تشرين الأول ٢٠١٧، بتوجيه مديري الشركات في المحافظات بتشكيل لجان خاصة من أجل دراسة وتسوية أوضاع العائدات الكهربائية في المناطق التي تم تحريرها مؤخراً، بالتوازي مع ما تضمنته كتاب رئاسة مجلس الوزراء الفواتير العالية في المناطق التي تم تحريرها، واتخذت إجراءات مساعدة كل من ترتب عليهم فواتير مالية عالية، مؤكداً أنه تم اتخاذ إجراء تسوية الفاتورة إلى شرائح استهلاك ٢٠٠٠ ك. ف، لافتاً إلى أنه يتم تسعير كل كيلو فوط



اعتمادها من الوزارة ما يحقق رضى المواطن بالدرجة الأولى من جهة، وما يعيد للوزارة حقها من جهة أخرى، معاً بعض الإجراءات التي تمت كتخفيض المبلغ المترتب مع تسوية الفاتورة على دفعت مريحة لهم. ومن جانبه أوضح مدير الشركة العامة لكهرباء اللاذقية زيه معروف لـ«الوطن» أن الشركة اتخذت إجراءات مساعدة كل من ترتب عليهم فواتير مالية عالية، مؤكداً أنه تم اتخاذ إجراء تسوية الفاتورة إلى شرائح استهلاك ٢٠٠٠ ك. ف، لافتاً إلى أنه يتم تسعير كل كيلو فوط

خارج الخدمة في الفوطه الشرقية، متساكين بلسان حال من التقتهم لـ«الوطن»: كيف وصلت هذه الفواتير وسجلت عليهم؟ وبالتتابع مع وزارة الكهرباء، أكد مدير المؤسسة العامة للتوزيع عبد الوهاب الخطيب لـ«الوطن» على أن موضوع معالجة الفواتير العالية في المناطق التي تم تحريرها، يتم أولاً بأول ويتوجه ومتابعة مع وزير الكهرباء، موضحاً أن ذلك يتم من خلال الشركات التي بدورها تعالج كل حالة وشكوى على حده، من خلال تنفيذ جملة من الإجراءات التي تم

### قصي المحمد

الألاف من المشتركين كانوا يأملون من الحكومة رفع مشروع مرسوم معالجة فواتير الكهرباء ذات القيم الخيالية التي فوجئ بها الكثير منهم بعد عودتهم إلى منازلهم، والتي وصلت إلى مئات الألاف لدى الكثيرين وبعض الفواتير لاستم المليون ليرة، والأغلبية منهم ما زالوا محرومين من التيار الكهربائي، الأمر الذي شجع على موضوع «السرفات» والتعديبات على الشبكة الكهربائية، والتي أغلنت عنها الوزارة يوم أمس كما نشرته لـ«الوطن» حيث تجاوزت السرفات ٢٣ ألف حالة خلال هذا العام و«الجل على الجرار» بشكل يومي، كما يبدو أن معالجة هذا الموضوع، لم يصل إلى حل جريء، له من قبل المعنيين في الحكومة والوزارة، وخاصة أن الاستهلاك العشوائي غير المنظم والتعديبات لها آثار سلبية على منظومة الكهرباء.

## الأعياد تنعش سوق الذهب

# جزماتي يحذر من البيع والشراء الآجل للذهب والتلاعب بالأسعار

علي محمود سليمان

عاد الذهب للصعود مجدداً إذ بلغ سعر غرام ٢١ قيراط أمس ١٦٣٠٠ ليرة سورية وسعر غرام الذهب عيار ١٨ عياراً ١٣٩٧١ ليرة، متأثراً بارتفاع سعر الأونصة الذهبية عالمياً حيث سجلت يوم أمس ١٢٧٦ دولاراً، فيما كان الذهب قد سجل أقل انخفاض له في وقت سابق مسجلاً سعر ١٤٨٠٠ ليرة سورية لغرام ٢١.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح رئيس جمعية الصاغة والتحصين حتى نهاية العام، مشيراً إلى أن الأسعار قابلة للاستمرار بالارتفاع متأثرة بزيادة الطلب على الذهب من قبل الشركات العالمية التي تقوم بإغلاق حساباتها المالية فتريد الطلب على الذهب لتسديد القيم المالية، ما

يؤدي لارتفاع سعر الأونصة الذهبية عالمياً. وشدد جزماتي على جميع أصحاب محلات الصاغة والورشات على عدم الشراء والبيع المؤجل، وذلك لمنع نشوء سوق بورصة للذهب والتي يمكن أن تتسبب بالتلاعب بالأسعار، موضحاً بأنه تم تسجيل عدة حالات لتجار قاموا بعرض كميات من الذهب للبيع على المحلات والورشات ولكن بشرط تسليمها في اليوم التالي وعند تغير السعر يمنع عن التسليم والعكس في حالات الشراء بحيث يطالب المحل أو الورشة بتجهيز كمية معينة من الذهب على أساس شرائها في اليوم التالي ما يتسبب بزيادة الطلب على الذهب في السوق ورفع سعره ولكنه يحجم عن الشراء، وهذا الأمر إذا انتشر سيؤدي لظهور بورصة للذهب غير قانونية، ولذلك

تتشدد جمعية الصاغة في دمشق على كافة أصحاب المحلات والورش بعدم بيع وشراء الذهب إلا في وقته وبشكل مباشر والتسديد الفوري. مع وصول العام ٢٠١٧ إلى نهايته أشار جزماتي إلى أن عدد المسددين لرسوم الانتساب من المتحصنين لجمعية الصاغة وصنع المجوهرات وصل إلى ٢٧٠٠ منسب وذلك يكون العام الحالي قد سجل أعلى رقم في أعداد المتحصنين للجمعية وهذا الأمر يعود لتحسن الظروف الأمنية والاقتصادية وعودة العديد من أصحاب المحلات والورشات للعمل، على عكس السنوات الماضية حيث أحجم العديد من الصاغة عن العمل خوفاً من الوضع وتقلبات الأسعار وعدم الاستقرار الاقتصادي.

١٩١ مليار ليرة في المركزي والمصارف المحلية ونحو ٨٥ ملياراً جاهزة للإقراض

تحصيل ٤٠ مليار ليرة ديوناً

متعثرة والعمل جارٍ لتسوية بـ ٢

مليار ليرة خلال أيام

٢٠٠ مقترض يبادرون لتسوية

ذممهم لدى المصرف شهرياً

تنفيذ مشروع ترقية قواعد البيانات وتنفيذ مشروع تصويب النظام المصرفي وكافة التطبيقات المرتبطة به على بيئة الخدمات الجديدة، إضافة للعمل على تحسن أداء الأنظمة المصرفية وانخفاض جدي في المخاطر التشغيلية للأنظمة المصرفية، ورفع مستوى أمن الشبكة، وإضافة تطبيق الموبايل (Mobile bank-ing) الذي يتيح للمستخدم إجراء المعاملات المالية التقليد «كشف حساب- تحويل- دفع فواتير الهاتف والموبايل» وتفعيل بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة بالمصرف العقاري وربط الجامعة الافتراضية بهذه البوابة لتسهيل رسوم الطلاب عبر قنوات الدفع الإلكتروني الخاصة بالمصرف العقاري، وتوريد وحدة تخزين مركزية تعمل كبنية تخزين احتياطية في موقع آخر وتكون حجر الأساس لمركز درج المخاطر، وكذلك توريد أجهزة عدم انقطاع التيار الكهربائي لأغلبية فروع المصرف العقاري بما فيها الإدارة العامة، وإجراء الربط الشبكي مع مصرف سورية المركزي لنظام الحسابات السورية ونظام التفاضل ونظام تصريف العمولات.

ورقعة غير العامل التي تقدمها بعض الجهات العامة مثل مؤسسة البريد ومراكز خدمات المواطن بالمحافظات. كما بين أن خدمة تسديد الطلاب من الجامعة الافتراضية أصبح ضمن الخدمات التي يقوم بها المصرف العقاري لصالح الجامعة عبر بوابة خاصة للدفع الإلكتروني، وهو ما سهل عملية تسديد الطلاب لأقساطهم الدراسية، وسهّل على الجامعة التعامل وتحصيل هذه الأقساط بطريقة سهلة وبسيطة من خلال تطبيق الدفع الإلكتروني. وبين العلي أن المصرف يعمل من خلال لجنة المقرات لافتتاح عدة مكاتب جديدة للمصرف في المستقبلية والقدراحة والسلمية، والعمل بالتنسيق مع مديرية التخطيط لإعادة تأهيل فرع المصرف بحلب (باب جنين) وذلك ضمن الخطة الإسعافية واستكمال إنجاز فروع المصرف بالمناطق الصناعية ضمن الخطة الاستراتيجية.

### مشروعات

وعن مشروعات المصرف التي أنجزت خلال العام الجاري بين العلي أنه تم

«الأشغال العامة والإسكان» في ٢٠١٨:

## خريطة وطنية للسكن

### خلال ٩ أشهر وتحسين مواصفات

### الأبنية وتخفيض تكاليفها

صالح حميدي

تضمنت رؤية وزارة الأشغال العامة والإسكان للسنوات الثلاث القادمة تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية على الصعيد القطاع السكني والإنشائي والتخطيط العمراني والإقليمي والتطوير العقاري وعلى صعيد عمل نقابتي المهندسين والمقاولين.

وتسعى الوزارة حسب هذه الرؤية (حصلت «الوطن» على نسخة منها) ضمن إطار القطاع السكني إلى تحسين مواصفات الأبنية السكنية وتخفيض تكاليف من خلال مجموعة من الإجراءات تتحور على لخط مفهوم العمارة الخضراء في دفتر الشروط الفنية لمشروع المؤسسة العامة للإسكان ومشاريع التطوير العقاري ومتابعة مشروع القالب المنزل تنفيذها إضافة إلى معالجة واقع قطاع التعاون السكني لجهة الأراضي والإداري والتشريعات عبر السعي إلى تأمين ضواح مماثلة لصاحبة الفياء في المحافظات الأخرى ومتابعة توصيات الرقابية المتعلقة بالقطاع. كما اشتملت على مساع لإعداد مشروع الخريطة للسكن خلال تسعة أشهر بعد الانتهاء من جميع البيانات المطلوبة وذلك من خلال تحديد المكونات التنفيذية للمشروع ضمن إطار التخطيط الإقليمي.

وعلى صعيد التخطيط العمراني تستمر الوزارة في تطوير المخططات التنظيمية وإعدادها بما يتفق والبعد التنموي والحفاظ على الأراضي الزراعية من خلال الزيادة الشاقولية للمباني بما ينسجم مع خصوبة كل منطقة وبما لا يتعارض مع الأسس التخطيطية والبرنامج التخطيطي للتجمع السكاني ووضع المقترحات اللازمة لتطويرها.

وتسعى الوزارة ضمن هذه الرؤية إلى تفعيل دور القطاع الخاص في مجال التطوير العقاري ومعالجة واقع السكن من خلال شركات مشتركة ومبدأ الخاصصة وخاصة في مناطق السكن العشوائي وتعديل القانون ١٥ لعام ٢٠٠٨ الناظم لعمل هيئة التطوير العقاري. كما تتضمن رؤية الوزارة حتى نهاية العام ٢٠١٨ تطوير عمل الشركات في القطاع الإنشائي وتحديث آلياتها ونقلها إلى مرحلة التوازن ثم إلى الربح عبر إعادة هيكلة هذه الشركات ودمج بعض الفروع والاستمرار بدراسة التوازن السعري للمشاريع الخاسرة في كل الشركات الإنشائية وتأمين جبهات عمل وتأمين الآليات المطلوبة لها وضبط النفقات فيها وتخفيض كل أشكال الهدر وتحسين جودة المنتج واستخدام التقنيات الحديثة.

وفي مجال التخطيط الإقليمي تتضمن رؤية الوزارة خلال العام القادم ردف الهيئة بالكوادر الفنية المتخصصة والتعاقد مع الخبراء والمستشارين وتعزيز التعاون مع الدول الصديقة للحصول على الخبرات اللازمة في هذا المجال.